القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

تهميش منهجي

دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر

سلترة سلفيا عزمي

ديسمبر 2025

تهميش منهجي:
دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر

المؤلفون/المؤلفات

سلتر، باحثة تركز على الحقوق الجسدية والجنسانيات

سلفيا عزمي، طالبة ماجستير في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في قسم الحضارات العربية والإسلامية بتخصص في اللغة العربية وآدابها. تركز رسالة الماجستير على روايات الهجرة واللجوء في الأدب العربي الحديث. سلفيا أيضًا مهتمة بالنظريات الكويرية واستخدامها في قراءة الأدب العربي. وهي تعمل كمعيدة في الجامعة الأمريكية وتترجم من الانجليزية للعربية نصوص نقدية عن استعمال النظريات الكويرية في قراءة الثقافة المصرية.

القاهرة ٥٢
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

عن مركز القاهرة ٥٢

مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، المركز الإقليمي الرائد الذي يخصص اهتمامًا خاصًا بقضايا الحريات الجنسية والجسدية للمجتمعات المهمشة. نحن في القاهرة ٥٢ نعتمد على مبدأ التقاطعية، مدركين لتعقيد القضايا المتصلة بالعدالة وتداخلها.

هدفنا هو الدفاع عن الحريات الجنسية والجسدية، بشكل خاص للأقليات الجندرية والجنسية المهمشة والموصومة، شاملةً الأفراد من مجتمع الم.ع+، و المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والعاملين/ات في الجنس التجاري، والنساء المعنفة.

www.cairo52.com
info@cairo52.com

طريقة مقترحة للاستشهاد:

سلتر، سلفيا عزمي،تهميش منهجي: دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر، مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، ديسمبر ٢٠٢٥

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

المحتويات

١ ملخص تنفيذي

٣ مقدمة

٥ المنهجية

٧ تحليل السياق

٩ الأدلة الكمية

١٩ التوصيات والاحتياجات

٢٣ خاتمة

٢٥ المراجع

ملخص تنفيذي

يُقدِّم هذا التقرير تحليلًا قائمًا على الأدلة للإقصاء الاجتماعي والاقتصادي المنهجي الذي يعاني منه الأفراد العابرون/ات جندريًا في مصر، وهي أزمة تفاقمت بسبب السياق الوطني للصعوبات الاقتصادية الشديدة. وسط تصاعد التضخُّم، زيادة معدلات الفقر، والخدمات العامة المُموَّلة بشكلٍ غير كاف، يتأثر مجتمع العابرين/ات جندريًا بشكلٍ غير متناسب، ويفتقر إلى أي حمايةٍ قانونيةٍ ضد التمييز. واستنادًا إلى استطلاع شمل ٩٣ مشاركًا/ـةً، تُشير النتائج إلى أن غياب الاعتراف القانوني والوصم الاجتماعي المُتفشِّي يُولِّد حواجز كبيرةً وغالبًا ما تكون مستعصيةً أمام الحقوق الأساسية، السلامة، والنجاة.

تُحدِّد البيانات تصويرًا صارخًا لمجتمع هبط إلى هوامش المجتمع. وكانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- **انتشار البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي:** ٧٣٫١٪ من المستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا عاطلون/ات عن العمل. تم تحديد الوثائق الرسمية غير المُتسِقة على أنها عائق رئيسي أمام التوظيف لـ ٣٩٫٧٪ من العاطلين/ات عن العمل. ومن بين النسبة المئوية الصغيرة من الموظفين/ات، فيكسب معظمهم/ن أقل بكثيرٍ من أجر المعيشة.

- **العنف السائد والوصم:** واجه ٨٢٫٨٪ من المستجيبين/ات عنفًا أو وصمًا من عائلاتهم/ن أو مجتمعاتهم/ن. يُؤثِّر التهديد المستمر بالتمييز على كل جانبٍ من جوانب الحياة، حيث صنَّف المستجيبون/ات تأثيره على قراراتهم/ن بمتوسط ٣٫٥ من ٥.

- **الاستبعاد المنهجي من الخدمات:** تلقَّت البيئات التعليمية المُعادِية متوسط تقييمٍ للتجربة يبلغ فقط ٢ من ٥، وهو الأدنى في جميع المجالات المُقاسة. يُمثِّل الإسكان فشلًا هيكليًا. ٨٦٫٥٪ من أولئك الذين يعيشون/ن بشكلٍ مستقلٍ يواجهون/ن ظروفًا غير آمنة، بينما يقوم ٨٢٪ من الأفراد المُقيمين/ات مع عائلاتهم/ن بذلك بشكلٍ لا إرادي بسبب القيود الاقتصادية. في مجال الرعاية الصحية، أبلغ ما يقرب من ٦٠٪ عن تجارب سلبيةٍ مع مقدمي/ات الخدمات العامِّين/ات، وهو رقم مُماثِل تقريبًا للرعاية المُتعلِّقة بالعبور.

يُشكِّل هذا الإقصاء واسع النطاق انتهاكًا مُباشِرًا لضمانات المساواة والعدالة الاجتماعية المنصوص عليها في المواد ٨، ١٨، و٥٣ من دستور مصر لعام ٢٠١٤، ويتجاهل التوصيات المُتكرِّرة من الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لحماية الأفراد من التمييز على أساس الهوية الجندرية. ردًا على ذلك، يُوضِّح هذا التقرير الأولويات الواضحة والعملية لمجتمع العابرين/ات جندريًا في إطار عملٍ قابلٍ للتنفيذ من أجل الإصلاح. تشمل التوصيات الرئيسية ما يلي:

- **الإصلاح القانوني والسياسي العاجل:** إعطاء الأولوية لإنشاء عمليةٍ واضحة، سهلة المنال، وإداريةٍ للاعتراف القانوني بالجندر، وهو الإصلاح الأكثر طلبًا من قبل ٧٢٫١٦٪ من المستجيبين/ات. وينبغي أن يقترِن ذلك بتنظيم الرعاية المُؤكِّدة للجندر (أولوية بالنسبة لـ ٦٩٫٨٪) وسن تشريعاتٍ شاملةٍ لمكافحة التمييز.

- **إنشاء خدماتٍ سهلة المنال وشاملة:** ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر، وهي ضرورة حددها ٥٦٫٧٪ من المُستجيبين/ات، وتطوير برامج التمكين الاقتصادي لمعالجة البطالة الشديدة، وهي أعلى خدمة طلبها ٥٧٫٧٣٪ من المجتمع.

يُعدُّ هذا التقرير بمثابة دعوةٍ عاجلةٍ للعمل للحكومة المصرية، المجتمع المدني، والشركاء الدوليين لتجاوُز الشعور العام وتنفيذ التدابير الملموسة اللازمة لضمان أن يتمكن الأفراد العابرون/ات جندريًا من العيش بكرامة، أمان، ووصولٍ عادلٍ إلى حقوقهم/ن.

مقدمة

يرتكز هذا البحث على فهمٍ قائمٍ على الحقوق في الصحة والشمول، مع التأكيد على أن الكرامة، السلامة، والمشاركة هي مكونات لا تتجزأ من مجتمعٍ عادلٍ وليست ثانويةً للبقاء. يُؤكِّد دستور مصر لعام ٢٠١٤، في المادة ٨، على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لجميع المواطنين/ات. بالإضافة إلى ذلك، تضمن المادة ١٨ الحق في الصحة، بينما تحظر المادة ٥٣ التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس، مما يستلزم تفسيرًا يعكس الفهم المعاصر للهوية الجندرية. تماشيًا مع تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة على أنها «حالة من الرفاه الجسدي، العقلي، والاجتماعي الكامل»، تتبنى هذه الدراسة تعريفًا شاملًا للصحة لا يشمل غياب المرض فحسب، بل يشمل أيضًا القدرة على العيش بكرامة، الوصول إلى الفرص، والمشاركة الكاملة في المجتمع.

على الساحة الدولية، صادقت مصر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وتخضع لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، وكلاهما يدعو إلى حماية السكان المُهمَّشين/ات، بمن فيهم/ن الأفراد العابرين/ات جندريًا. إن مبادئ يوجياكارتا (٢٠٠٧)، على الرغم من أنها غير ملزمة، تُقدِّم إطارًا مقبولًا على نطاقٍ واسعٍ يُؤكِّد حقوق جميع الأفراد في الاعتراف، الصحة، التعليم، العمل، والسكن بغض النظر عن الهوية الجندرية. تَلَقَّتْ مصر توصياتٍ محددةً للاستعراض الدوري الشامل تحثُّ على القضاء على التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية وصياغة سياساتٍ شاملةٍ في التعليم، الرعاية الصحية، والاعتراف القانوني (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٣).

ومع ذلك، فإن التجارب الحية للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر تتناقض بشكلٍ صارخٍ مع هذه الالتزامات. يستخدم هذا البحث بيانات الاستطلاع من ٩٣ مشاركًا/ةً من العابرين/ات جندريًا في جميع أنحاء مصر لتوثيق وتحليل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي الذي يواجهونه/ـنه. من خلال هذه العدسة، لا يَبْحَث في التجارب الفردية للتهميش فحسب، بل يبحث أيضًا في القوى المؤسسية والهيكلية التي تُولِّد عدم المساواة وتُديمُها. من الأمور المركزية في هذا التحليل إطار عملٍ مُتعدِّد الجوانب، مستنير بعمل كرينشو (١٩٨٩) وكولينز (٢٠١٩)، والذي يُدرِك أن الهوية الجندرية تعمل جنبًا إلى جنبٍ مع الهويات الاجتماعية الأخرى. في مصر، تتأثر تجربة كونك عابرًا/ةً جندريًا في الوقت نفسه بالطبقة الاجتماعية، التعليم، الموقع الإقليمي، الوصول إلى الوثائق، والقدرة على «الإقناع» في الأماكن العامة. تُؤدِّي هذه الهويات الاجتماعية المُتقاطِعة إلى نقاط ضعفٍ فريدة، فضلًا عن أشكالٍ متنوعةٍ من المرونة والمقاومة. إن الاعتراف بهذا التعقيد ضروري لتدخلات السياسات لتلبية احتياجات مجتمعات العابرين/ات جندريًا بشكلٍ فعال.

تُوضِّح النتائج المُقدَّمة هنا أن الأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر ليسوا/ـن محرومين/اتٍ من الخدمات فحسب، بل يتم استبعادهم/ن من الناحية الهيكلية. تتفاعل الحواجز القانونية والبيروقراطية، مثل عدم القدرة على تعديل الوثائق الرسمية، مع المعايير المؤسسية في التعليم، التوظيف، الإسكان، والرعاية الصحية، وبالتالي تُقيِّد الحقوق الأساسية والفرص اليومية. في الوقت نفسه، يؤدي الوصم، العنف، والعداء من العامة المُتفشِّيين إلى تفاقم هذه الاستبعادات، بغض النظر عن مؤهلات الفرد، نواياه/ـها، أو أفعاله/ـها. ومع ذلك، فإن الأفراد العابرين/ات جندريًا ليسوا/ن ضحايا خامِلين/اتٍ للتهميش. من خلال بيانات الاستطلاع، قام المشاركون/ات بتفصيل تَنَقُّلِهم/ن في الأنظمة غير الآمنة بِدَهَاء، بما في ذلك إخفاء هويتهم/ن، تعديل مظهرهم/ن، الوصول الانتقائي إلى الخدمات، أو تشكيل شبكات دعمٍ غير رسمية. وتعكس هذه الاستراتيجيات كلًا من الضعف والفاعلية.

لذلك، تُصوِّر هذه الدراسة التجربة الحية للعابرين/ات جندريًا كناتج مفاوضاتٍ مُستمِرة بين الاستبعاد المؤسسي والمرونة الفردية. إنها لا تهدف فقط إلى توثيق الظلم، ولكن أيضًا إلى دعم المناصرة القائمة على الأدلة، الكرامة، وأصوات الأفراد العابرين/ات جندريًا أنفسهم/ن. من خلال القيام بذلك، تُساهِم في الجهود الوطنية والدولية المُتنامِية، كما يتضح من مبادئ يوجياكارتا، عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتزامات مصر القانونية، لتحقيق الحقوق والحريات الكاملة لجميع الأفراد، بغض النظر عن الهوية الجندرية.

المنهجية

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو التحقيق في وتوثيق التجارب الحية للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، وتحديدًا من خلال عدسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. في حين أن الأطر القانونية، الحواجز البيروقراطية، والوصول إلى الرعاية الطبية - لا سيما الخدمات المُؤكِّدة للجندر - تُشكِّل مصادر مهمةً للإقصاء والتهميش، تُركِّز هذه الدراسة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية اليومية للصحة في سياقٍ أكثر شمولًا. يستكشف التحليل كيف تُؤثِّر الهياكل القانونية، الاجتماعية، والمؤسسية المُتقاطِعة على وصول الأفراد العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق، بما في ذلك الإدماج، الرعاية الصحية، التوظيف، الترفيه، السلامة الشخصية، والمشاركة في الحياة العامة.

استخدمت هذه الدراسة بياناتٍ كميةً مُستمَّدةً من استطلاعٍ أكمله ٩٣ مشاركًا/ـةً. شَمِل الاستطلاع مجموعةً واسعةً من القضايا الحاسمة لرفاه الأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، بما في ذلك:

- **الوصول إلى السكن والتجارب معه**
- **الفرص والتحديات التعليمية**
- **إمكانية الوصول والسلامة في الأماكن العامة**
- **المشاركة في الحياة العامة والمجتمعية**
- **القدرة على التوظيف والمشاركة في سوق العمل**
- **الوصول إلى الرعاية الصحية والتجارب معها، بما في ذلك الخدمات العامة والمُتعلِّقة بالعبور**

خضعت البيانات الكمية لتحليلٍ وصفيٍ لتوضيح الاتجاهات الرئيسية في تجارب الأفراد العابرين/ات جندريًا عبر أبعادٍ مختلفة، بما في ذلك الهوية الجندرية، التعليم، الإسكان، التوظيف، والمشاركة في الأماكن العامة. تم استخدام الجدولة التبادلية والتحليل المقارن لفحص العلاقات بين هذه المتغيرات والتجارب الإجمالية للمستجيبين[١].

كانت المُشارَكة في الاستطلاع طوعيةً تمامًا، وتم الحصول على موافقةٍ مُستنيرةٍ من جميع المُستجيبين/ات قبل بدء الاستطلاع. تم إجراء الاستطلاع بشكلٍ مجهول، دون جَمْع الأسماء، عناوين الـ IP، أو أي معلومات تعريفٍ شخصيةٍ أخرى. تم تخزين جميع الردود بشكلٍ آمن، تشفيرها أثناء الإرسال والتخزين، والوصول إليها فقط من قِبَل فريق البحث الأساسي. تم تصميم الأسئلة بدقةٍ لتقليل الضرر المُحتمَل، لا سيما فيما يتعلق بالموضوعات المُتعلِّقة بتجارب العنف، التمييز، أو الصدمة. تم إبلاغ المستجيبين/ات بأنه يمكنهم/ن تخطي أي سؤالٍ أو الانسحاب من الاستطلاع في أي وقت. اِلتزَم فريق البحث بأعلى معايير السلوك الأخلاقي، مما يضمن كرامة المشاركين/ات، سلامتهم/ن، وسريتهم/ن وفقًا للمبادئ الدولية المعمول بها لأخلاقيات البحث وحماية البيانات.

١ أجاب/ـت ٩٨ مشاركًا/ـةً على الاستطلاع، بعد إزالة الإجابة المُكرَّرة، كانت الإجابات ٩٣، أجاب/ـت ٨٣ منهم/ن على السؤال حول الهوية الجندرية والخصائص الجنسية.

تحليل السياق

شَهِدت البيئة الاقتصادية والاجتماعية في مصر بين عامَيْ ٢٠٢٢ و٢٠٢٥ زيادةً ملحوظةً في الفقر، التضخم، وعدم المساواة، مع تَأَثُّر الفئات المُهمَّشة، وخاصةً الأفراد العابرين/ات جندريًا، بشكلٍ غير مُتناسِب. في عام ٢٠٢٢، تم تصنيف ٢١٪ من سكان مصر، أي أكثر من ٢٢ مليون فرد، على أنهم/ن فقراء بشكلٍ مُتعدِّد الأبعاد، ويعانون/يَن من الحرمان المُتقاطِع في التعليم، الصحة، الإسكان، الأمن الغذائي، والتوظيف (ESCWA، ٢٠٢٤). في بعض محافظات صعيد مصر، تجاوزت معدلات الفقر ٥٠٪ (زاوية٣، ٢٠٢٥).

وطوال هذه الفترة، أدت السياسات الاقتصادية إلى تخفيضاتٍ مُتكرِّرةٍ في قيمة العُمْلة وخفض المعونات. تجاوز معدل التضخم السنوي باستمرارٍ ٣٠٪، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدلٍ أسرع، مما يجعل الضروريات الأساسية لا يُمْكِن للملايين تَحَمُّل تكاليفها (الرفاعي وحجاج، ٢٠٢٣؛ مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٤). كان أكثر من ٦٦٪ من القوى العاملة، أو أكثر من ١٨ مليون فرد، يعملون/ن في وظائف غير رسمية، ويفتقرون/ن إلى إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية، العقود المضمونة، أو حقوق العمل (TheGlobalEconomy.com، ٢٠٢٠؛ مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠٢٤). ظلَّت مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي أقل من ٢٠٪ (البنك الدولي، ٢٠٢٣). كان الأفراد العابرون/ات جندريًا، الذين يواجهون/ن تمييزًا كبيرًا في مكان العمل و إقصاءً اجتماعيًا، مُعرَّضين/اتٍ بشكلٍ خاص للهبوط إلى الاقتصاد غير الرسمي أو البطالة (EuroMed Rights، ٢٠٢٠). في عام ٢٠٢٥، تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧,٠٠٠ جنيه مصري شهريًا (حوالي ١٤٥ دولارًا أمريكيًا). ومع ذلك، تُشير التقديرات إلى أن الأجر المعيشي في مصر سيتطلب مبلغًا يتجاوز ١٠,٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ٢١٠ دولارًا) شهريًا لتغطية الإيجار الأساسي، الفواتير، والغذاء بشكلٍ كافٍ (بكر، ٢٠٢٥؛ حلول السياسات البديلة، ٢٠٢٥). يتم استبعاد العديد من العُمَّال في الأدوار ذات الأجور المنخفضة، الموسمية، وغير الرسمية، بما في ذلك غالبية العُمَّال العابرين/ات جندريًا، من حماية الأجور، مما يتفاقم بسبب عدم كفاية إنفاذ معايير العمل (مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، ٢٠٢٥).

وظل الاستثمار العام في الخدمات الأساسية دون المعايير المنصوص عليها في الدستور. في ميزانية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، انخفض الإنفاق على التعليم إلى أقل من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثيرٍ من الحد الأدنى الدستوري الذي يبلغ ٦٪ (مدى مصر، ٢٠٢٤؛ رويترز، ٢٠٢٤). وبالمِثْل، تأخر تمويل القطاع الصحي، في حين سمح قانون الخصخصة لعام ٢٠٢٤ بالإدارة الخاصة للمستشفيات العامة (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٤). يمتلك ما يقرب من ٦٦٪ من المصريين تأمينًا صحيًا، ومع ذلك فقَدْ تدهور الوصول إلى رعايةٍ صحيةٍ شاملةٍ وبأسعارٍ معقولة (العرب الجديد، ٢٠٢٤). لا تزال الاحتياجات الصحية للأفراد العابرين/ات جندريًا، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية المُؤكِّدة للجندر، غير مُعترَفٍ بها في السياسة العامة والمبادئ التوجيهية الطبية الوطنية، مما يؤدي إلى الحرمان الروتيني من الرعاية والتعرض للتمييز وسوء المعاملة (EuroMed Rights، ٢٠٢٠؛ منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٤).

ينتشر انعدام الأمن والتمييز في السكن. أدَّت مبادرات التجديد الحضري إلى نزوح آلاف الأفراد دون ضماناتٍ لإعادة التوطين (لوموند ديبلوماتيك، ٢٠٢٣)، وتفتقر ٨٥٪ من المجتمعات المُسَوَّرَة المُطَوَّرَة حديثًا إلى خطوط النقل العام، مما يزيد من تهميش السكان ذوي/ات الدخل المنخفض (بومير، ٢٠٢٣). إن غياب الحماية القانونية ضد التمييز في السكن يترك الأفراد العابرين/ات جندريًا عرضةً للطرد أو الحرمان من السكن (EuroMed Rights، ٢٠٢٠).

لا يُوفِّر الإطار القانوني والسياسي في مصر الحماية من التمييز على أساس الهوية الجندرية في أي مجالٍ من مجالات الحياة. رغم توصيات الأمم المتحدة خلال المراجعة الدورية الشاملة لعام ٢٠٢٤ لمنع الملاحقة الجنائية على أساس الميول الجنسية والهوية الجندرية وحماية حقوق المثليات، المثليين، مزدوجي/ات الميول الجنسية، العابرين/ات جندريًا، وبينيي/ات الجنس، فشلت مصر في تنفيذ أي إصلاحاتٍ تهدف إلى حماية حقوق العابرين/ات جندريًا. على العكس من ذلك، تقوم سلطات إنفاذ القانون بشكلٍ روتيني باستهداف واعتقال الأفراد الذين يُنظَر إليهم/ن على أنهم/ن عابرون/ات جندريًا أو من مجتمع الميم عين بموجب قوانين «الآداب العامة» الواسعة (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٤؛ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٢٤؛ هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٤).

وبالتالي، يواجه الأفراد العابرون/ات جندريًا في مصر استبعادًا منهجيًا من التعليم، التوظيف، الرعاية الصحية، والإسكان، مما يتفاقم بسبب ارتفاع الفقر ونقص الحماية القانونية. تُولِّد هذه الحواجز المُتقاطِعة دورةً من التهميش، عدم الاستقرار الاقتصادي، والتعرض للعنف والذي يستلزم تدخُّلًا عاجلًا من خلال إصلاحٍ شاملٍ للسياسات وتشريعاتٍ مُناهِضةٍ التمييز.

الأدلة الكمية

اعتمدت الدراسة على البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال استطلاع تم توزيعه على ٩٣ من العابرين/ات جندريًا (مواطنين/ات أو مُقِيمين/ات مصريين/ات)، يمثلون/ن مناطق متنوعةً بما في ذلك القاهرة الكبرى (٦٤٫٥٪)، الإسكندرية (١٧٫٢٪)، الدلتا (١٣٫٩٪)، وصعيد مصر (٤٫٣٪). تراوحت أعمار المشاركين/ات في الاستطلاع من ١٨ إلى ما فوق ٤٠ عامًا، مع ما يقرب من ٨٠٪ بين ١٨ و٣٠ عامًا، ١٧٫٢٪ في الثلاثينات إلى الأربعينات، و٢٫٢٪ فوق ٤٠ عامًا. من حيث الخصائص الجنسية، تم تحديد ٥٤٫٢٪ كإناث، ٣٩٫٧٪ كذكور، و٦٫٠٢٪ كبينيي/ات الجنس. فيما يتعلق بالهوية الجندرية، تم تحديد ٥١٫٨٪ كنساءٍ عابراتٍ جندريًا، ٣٩٫٨٪ كرجالٍ عابرين جندريًا، و٧٫٢٪ على أنهم/ن غير مُمتثِلين/اتٍ جندريًا (مَرِنين/ات جندريًا وغير ثنائيين/ات)[٢].

أ. التجربة الشخصية في المعاهد التعليمية:

يُواجِه الأفراد العابرون/ات جندريًا في مصر حواجز راسخةً ومتعددة الطبقات داخل المؤسسات التعليمية، والتي تُشكِّل بعمقٍ وصولهم/ن إلى المعرفة، الشهادات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. تكشف كل من البيانات الكمية والنوعية أن المدارس والجامعات غالبًا ما تكون أماكن للاستبعاد النشط، وتفشل في توفير السلامة، الكرامة، أو تكافؤ الفرص للطلاب العابرين/ات جندريًا.

تُوضِّح البيانات الكمية شدة هذا الاستبعاد. على مقياس ٠-٥، يبلغ متوسط تصنيف التجربة التعليمية الإجمالية بين المستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا ٢ فقط، وهو أدنى مستوى في أي مجالٍ تم قياسه في الحياة العامة. أبلغ الرجال العابرون جندريًا عن معدلٍ أعلى قليلًا يبلغ ٢٫٠٩، بينما أبلغت النساء العابرات جندريًا عن متوسط ١٫٦. أبلغ المشاركون/ات العابرون/ات جندريًا عن تجارب تعليميةٍ سلبيةٍ للغاية.

تُظهِر بيانات الاستطلاع أن أكثر من ٦٤٫٥٪ من المشاركين/ات العابرين/ات جندريًا صنفوا/ن تجربتهم/ن التعليمية أقل من ٣ من ٥، مشيرين/اتٍ إلى التحرش، استخدام الجندر الخاطئ، التنمر، والعداء الإداري كروتين. أفاد أحد المشاركين أن المُعلِّمين افترضوا/ن أنه مثلي الجنس وعاملوه بازدراء، حتى أنهم اتصلوا بوالديه. في المقابل، وصف آخرون/يات مخاطبتهم/ن مرارًا وتكرارًا بالضمائر الخاطئة على الرغم من توضيح هويتهم/ن الجندرية. شارك مشارك آخر أنه حتى في كلية الطب، شارك أساتذة الطب النفسي أنفسهم/ن في التنمر.

تقييمات التجربة التعليمية المشاركون/ات العابرون/ات

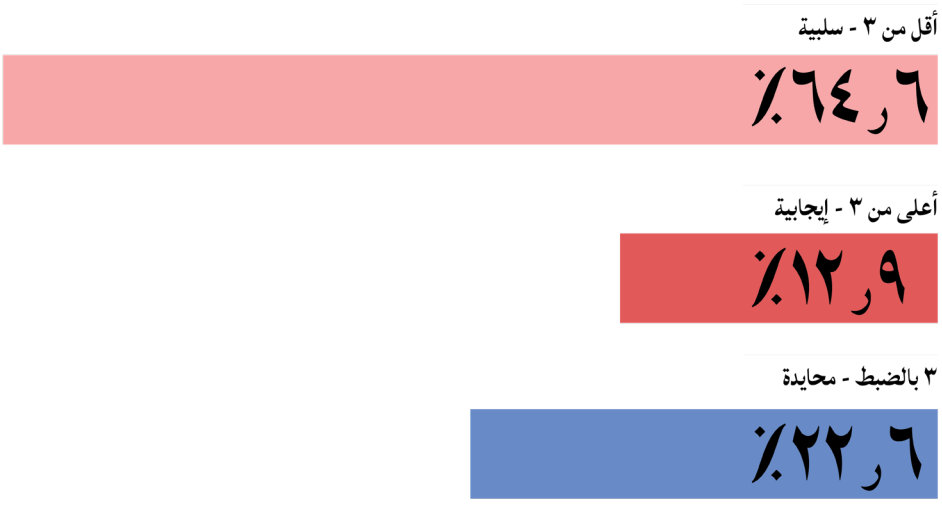

الشكل [١]: تصنيف التجربة التعليمية

صنف ١٢٫٩٪ فقط من المستجيبين/ات تجربتهم/ن فوق ٣، ومن بينهم/ن، ذكر أربعة أفرادٍ صراحةً أنهم/ن أخفوا/ين هويتهم/ن الجندرية أثناء المدرسة أو عَبَروا/ن بعد التخرج. ذكر أحد المشاركين/ات الذين صنفوا/ن تجربتهم/ن بـ ٥ الكشف عن هويته لعميد الكلية الذي رَحَّب به، وهو استثناء وليس القاعدة.

أعطى ٢٢٫٦٪ آخرون/يات درجةً مُحايِدةً من ٣، وغالبًا ما يصفون/ن تجارب مختلطة: كان بعض الأساتذة محترمين/ات، بينما أظهر أقرانهم/ن سلوكًا معاديًا للعابرين/ات جندريًا أو أدلوا/يْن بملاحظاتٍ مهينة. أكد العديد من المشاركين/ات أن الطلاب، أكثر من أعضاء هيئة التدريس،

٢ تجدر الإشارة إلى أن بعض المستجيبين/ات لم يختاروا/ن فئةً للخصائص الجنسية، بسبب عدم وجود هذا السؤال أو صياغته في بعض الحالات.

كانـوا/ن المصـدر الرئيسـي للانزعـاج بسـبب القـرب اليومـي والمراقبـة الاجتماعيـة.

كانـت عواقـب هـذه البيئـة كبيـرة: أفـاد العديـد مـن المشـاركين/ات بأنهـم/ن لجـأوا/ن إلـى التعليـم المنزلـي، أخَّـروا/ن تعليمهـم/ن، أو تركـوا/ن التعليـم تمامًـا، بسـبب المضايقـات التـي تـم تجاهلهـا أو عـدم التطابـق بيـن هويتهـم/ن الجندريـة والوثائـق القانونيـة، وهـي فجـوة هيكليـة غيـر مُعتـرَفٍ بهـا فـي سياسـة التعليـم الوطنيـة.

التأثير المُتَصَوَّر للهوية الجندرية على التعليم

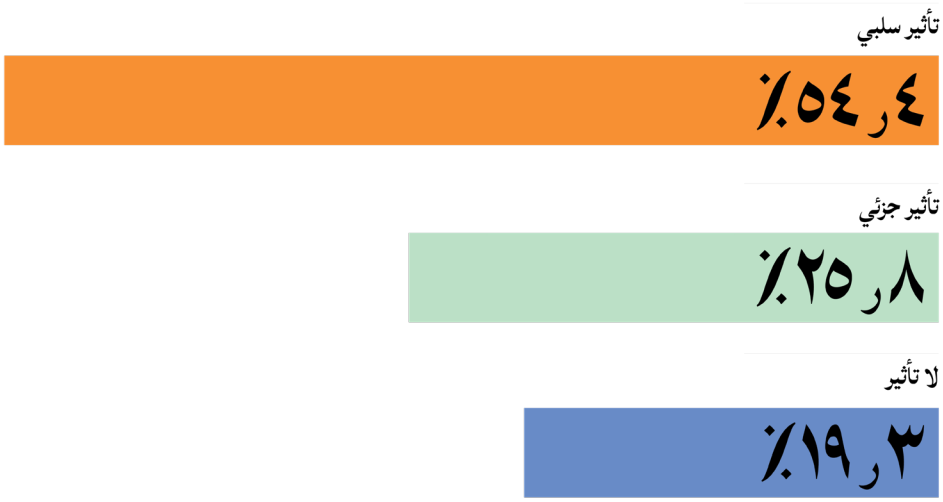

الشكل [٢]: أثر الهوية الجندرية على التعليم

عندمـا سـئلوا/ن عمـا إذا كانـت هويتهـم/ن الجندريـة قـد أثَّـرت علـى تعليمهـم/ن، أجـاب ٥٥٪ بنعـم، مشـيرين/اتٍ إلـى الرفـض، العزلـة الاجتماعيـة، والفـرص الضائعـة. أفـاد ٢٥٪ أن هويتهـم/ن كان لهـا تأثيـر جزئـي، غالبًـا مـن خـلال الإجهـاد العاطفـي المُرتبِـط باسـتخدام الجنـدر الخاطـئ أو اسـتبعاد الأقـران. أبلـغ ٢٠٪ عـن عـدم وجـود تأثيـر، وجميعهـم/ن تقريبًـا أخَّـروا/ن العبـور أو أخفوا/يـن هويتهـم/ن خـلال سـنوات الدراسـة.

بـ. العمل والوصول إلى الوظائف:

فـي اقتصـادٍ وطنـي يتميـز بالفعـل بارتفـاع معـدلات اللارسـمية، ركـود الأجـور، وضعـف حمايـة العمـال، حيـث يعمـل ١٣٫٥٪ فقـط مـن المصرييـن/ات فـي وظائـف رسـميةٍ فـي القطـاع الخـاص وأكثـر مـن ٤٠٪ فـي وظائـف غيـر رسـمية (مبـادرة الإصـلاح العربـي، ٢٠٢٤)، يُواجـه الأفـراد العابـرون/ات جندريًـا اسـتبعادًا أعمـق وأكثـر صلـةً بالهويـة. وفقًـا للاسـتطلاع، أفـاد مـا يقـرب مـن ٧٣٫١٪ أنهـم/ن لا يعملـون/ن وقـت الإجابـة[٣]. يشـمل هـذا الرقـم كلًا مـن أولئـك الذيـن يبحثـون/ن بنشـاطٍ عـن عمـل وأولئـك الذيـن تـم طردهـم/ن مـن القـوى العاملـة تمامًـا. كان معـدل البطالـة ثابتًـا عبـر المجموعـات الجندريـة الفرعيـة، حيـث أبلـغ كل مـن النسـاء العابـرات جندريًـا والرجـال العابريـن جندريًـا عـن معـدلات حوالـي ٧٣٪، ممـا يشـير إلـى أن الاسـتبعاد الاقتصـادي يتعـدَّى اتجـاه العبـور والهويـة الجندريـة.

فـي السـياق الأوسـع للهشاشـة المؤسسـية، حيـث تفتقـر المـدارس إلـى مستشـارين/ات مُدرَّبيـن/ات، بروتوكـولاتٍ مُناهِضـةٍ للتمييـز، أو مناهـج مراعِيـةٍ للجنـدر، يتـم دفـع الطـلاب العابريـن/ات جندريًـا إلـى الهامـش. إن اسـتبعادهم/ن ليـس عرضيًـا، و إنمـا متأصـلًا فـي نظـامٍ لا يعتـرف بوجودهـم/ن ولا يحمـي حقوقهـم/ن.

٣ يعمل مشارك واحد في وظيفةٍ بدوامٍ جزئيٍ وعملٍ مستقل.

نوع العمالة بين المُستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا

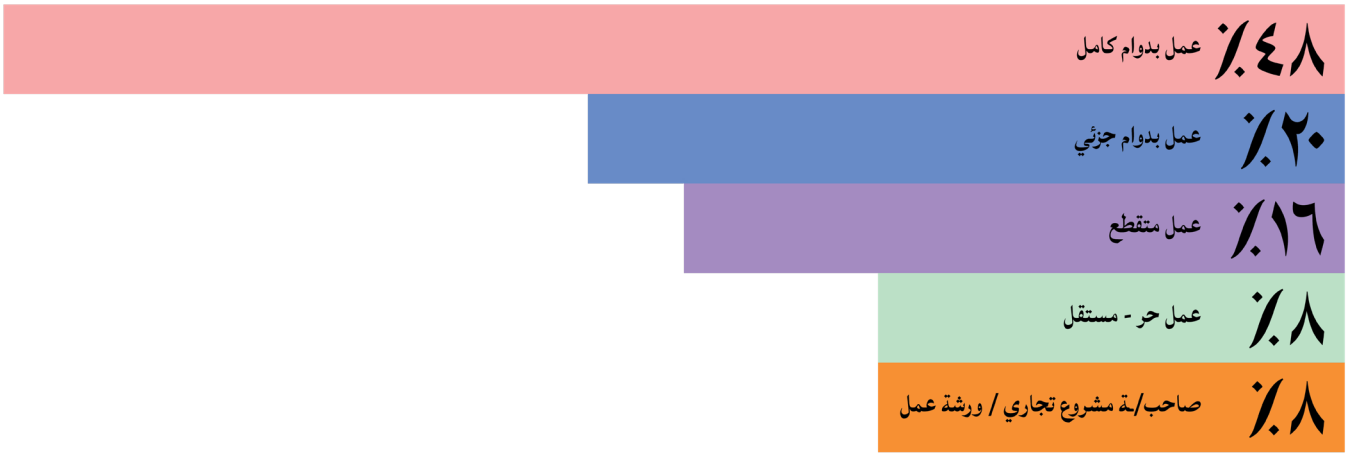

الشكل [٣]: نوع العمالة بين المشاركين/ات في الاستطلاع

من بين ٢٧٪ الذين تم توظيفهم/ن، كانت ظروف العمل بعيدةً كل البعد عن الأمان. إن ١٥٫٤٦٪ يشغلون/ن وظائف بدوام كامل، ٠٨٫٢٣٪ يعملون/ن بدوام جزئي، ٢٣٫١٩٪ يعتمدون/ن على العمل العرضي أو المتقطع، ٦٩٫٧٪ يعملون/ن لحسابهم/ن الخاص، و٦٩٫٧٪ يديرون/ن شركةً صغيرةً أو ورشة عمل. كان العمل بوظائف متعددةٍ أمرًا شائعًا، مما يؤكد عدم استقرار الفرص المتاحة[٤].

حتى من بين الموظفين/ات، أفاد ما يقرب من ٧٠٪ أنهم/ن يواجهون/ن نوعًا من العوائق في الوصول إلى العمل: ٤٨٪ قالوا/ن نعم صراحة، ٢٤٪ قالوا/ن «إلى حدٍ ما»، و٢٨٪ أجابوا/ن بِلا. كان العائق الأكثر شيوعًا هو التمييز بسبب كونك عابرًا/ةً جندريًا (٢٨٪)، يليه عدم تطابق الوثائق الرسمية (٢٤٪)، المؤهلات التعليمية (٢٠٪)، نقص الخبرة المهنية (٨٪)، والتمييز على أساس مكان الإقامة (٨٪). تُوضِّح هذه العوامل المتداخلة أنه حتى عندما يدخل الأشخاص العابرون/ات جندريًا القوى العاملة، فإنهم/ن غالبًا ما يفعلون/ن ذلك على الرغم من العيوب المنهجية[٥]

العقبات التي يواجهها العابرون/ات جندريًا عند البحث عن عمل

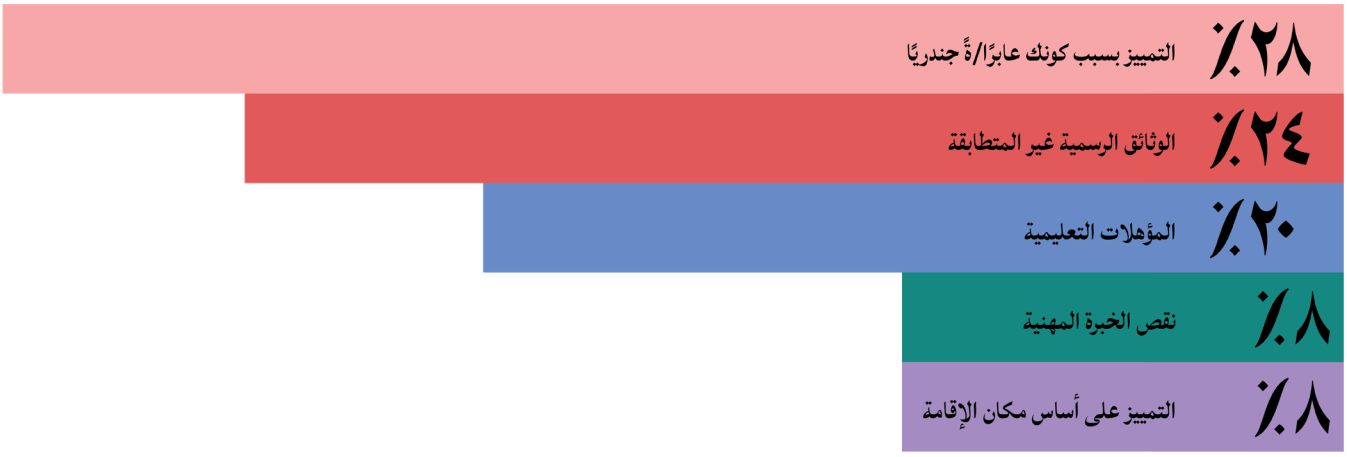

الشكل [٤]: العقبات التي يتم مواجهتها في سوق العمل

من بين المستجيبين/ات العاطلين/ات عن العمل، كانت العقبة الأكثر شيوعًا هي الوثائق غير المتناسقة مرةً أخرى (٣٩٫٧٪)، تليها عن كثبٍ صراعات الصحة النفسية والضيق النفسي (٣٥٫٢٩٪). كما أشار العديد من المستجيبين/ات إلى عدم ملاءمة مكان العمل أو البيئات غير الآمنة للأشخاص المتنوعين/ات جندريًا (٢٥٪)، نقص الخبرة المهنية (١٩٫١٢٪)، والمستوى العلمي المحدود (١٧٫٦٪). تُشير هذه البيانات إلى أن الأفراد العابرين/ات جندريًا مستبعدون/ات ليس فقط من قبل سوق العمل، ولكن من خلال شبكةٍ من الحواجز المتقاطعة التي تغطي البيروقراطية، الصحة النفسية، ومساحات العمل غير الآمنة أو التي يتعذر الوصول إليها.

٤ يعمل أحد المشاركين في وظيفةٍ بدوامٍ جزئي بينما يعمل في نفس الوقت بشكلٍ متقطع.
٥ تتجاوز النسب المئوية ١٠٠٪ بسبب تصميم الاستطلاع الذي يسمح للمشاركين/ات بتحديد جميع التحديات التي تنطبق عليهم/ن.

التحديات التي أدت إلى بطالتك

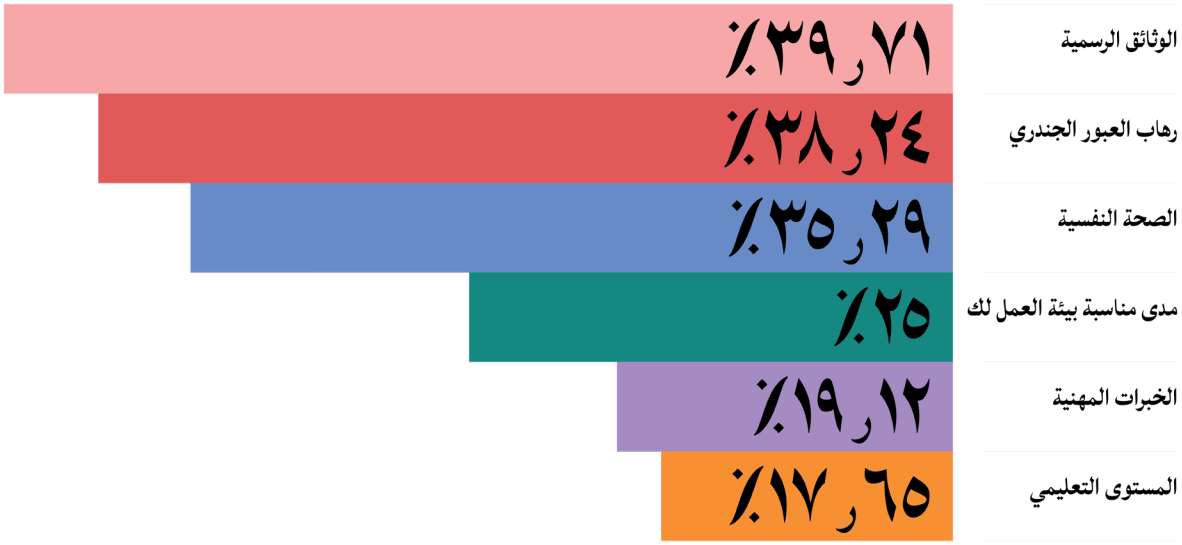

الشكل [٥]: التحديات التي يواجهها العاطلون/ات عن العمل

تُؤكِّد بيانات الدخل شدة الاستبعاد. من بين ٩٣ مشاركًا/ـةً، أفاد ٦٫٢٣٪ فقط بأنهم/ن لديهم/ن دخل شهري، ومن بين هؤلاء، يحصل ٦٫٦٣٪ على دخلٍ ثابتٍ بينما يحصل ٣٫٣٦٪ على دخلٍ غير متسق. ٣٫٧٦٪ لم يُبلِغوا/ن عن أي دخلٍ شهري على الإطلاق. ومن بين ذوي/ات الدخل، حصل ٥٫٤٥٪ على دخلٍ يتراوح بين ٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ جنيه مصري، ١٨٫١٨٪ حصلوا/ن على أقل من ٣,٠٠٠ جنيه، و١٨٫١٨٪ فقط تجاوزوا/ن ١٥,٠٠٠ جنيه[٦]. تحوم هذه المبالغ حول أو هي أقل من الحد الأدنى للأجور في الساعة في مصر لعام ٢٠٢٥ البالغ ٦ جنيه، أي ما يعادل حوالي ٣,٠٠٠-٤,٠٠٠ جنيه مصري شهريًا للعمل بدوامٍ كامل (بكر، ٢٠٢٥؛ المجال العام للجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٢٥).

فئات الدخل الشهري للمُستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا

الشكل [٦]: الدخل الشهري

تعكس قطاعات العمالة محدودية فرص الحصول على وظائف آمنةٍ أو قائمةٍ على الحقوق. من بين العاملين/ات، كان ٨٤٪ في القطاع الخاص، ٨٪ في المناصب الحكومية، و١٢٪ في منظمات المجتمع المدني. يُسلِّط هذا التوزيع الضوء على الاستبعاد شبه الكامل للأفراد العابرين/ات جندريًا من المؤسسات العامة والتوظيف الرسمي غير الربحي.

٦ تتجاوز النسبة التراكمية ١٠٠٪ حيث سُمِح للمستجيبين/ات باختيار تحدياتٍ متعددة.

قطاعات العمالة بين المُستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا الموظفين/ات

الشكل [٧]: قطاعات العمالة

باختصار، يُواجِه الأفراد العابرون/ات جندريًا في مصر نظام عملٍ غير متكافئٍ هيكليًا حيث يتم تمثيلهم/ن تمثيلًا زائدًا في البطالة، وتمثيلهم/ن تمثيلًا ناقصًا في العمل الرسمي المحمي. حتى عند العمل، غالبًا ما يتقاضون/يـن رواتب أقل من الحد الأدنى الوطني، يفتقرون/ن إلى استقرار الدخل، ويتعاملون/ن مع التمييز المُتجذِّر في الهوية الجندرية، الوثائق القانونية، الصحة النفسية، والتسلسلات الهرمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع. بالمقارنة مع المعايير الوطنية، مثل معدل الفقر متعدد الأبعاد البالغ ٢٧٫٥٪ ومعدل الضعف البالغ ٢٨٫٢٪ (ESCWA، ٢٠٢٤)، فإن الأشخاص العابرين/ات جندريًا في مصر ليسوا/ن على الهامش فحسب: فَهُم من بين أكثر السكان استبعادًا اقتصاديًا في البلاد.

جـ. الحصول على سكنٍ آمنٍ وكريم:

يكشف الاستطلاع عن مشهدٍ سكني محفوفٍ بالمخاطر ومُقيِّد للغاية. أفاد حوالي ٣٩٫٧٪ من المستجيبين/ات أنهم/ن يعيشون/ن بشكلٍ مستقلٍ عن أسرهم/ن. في حين أن نسبةً أكبر من النساء العابرات جندريًا (٤٤٫١٩٪) يعشن بشكلٍ مستقلٍ مقارنة بالرجال العابرين/ات جندريًا (٣٦٫٣٦٪)، فإن تجاربهن المعيشية لا تُظهِر أي ميزةٍ ذات مغزى. على مقياسٍ من ٠ (الأسوأ) إلى ٥ (الأفضل)، صنفت النساء العابرات تجربتهن في السكن عند ١٫٢ فقط (انحراف معياري: ٠٫٩١)، والرجال العابرين جندريًا عند ١٫١٧ (انحراف معياري: ٠٫٨٣). يُؤكِّد هذا التشابه في عدم الرضا أن الحياة المُستقِلة لا تعادل الحياة الآمنة أو المستقرة.

متوسط معدل الرضا عن السكن

الشكل [٨]: متوسط معدل الرضا عن السكن

ترتيبات المعيشة بشكلٍ عام

الشكل [٩]: ترتيبات المعيشة

السكن المستقل حسب الهوية الجندرية

الشكل [١٠]: ترتيبات المعيشة حسب الهوية الجندرية

في الواقع، أبلغ ٨٦٫٥٪ من أولئك الذين يعيشون/ن بشكلٍ مستقلٍ عن تجارب سلبيةٍ أو مختلطة، بما في ذلك الخلاف مع المُلَّاك أو الجيران، تهديدات الطرد، أو البيئات المعيشية غير الآمنة عاطفيًا. كانت القدرة على تحمل تكاليف السكن والتمييز القائم على الهوية الجندرية من أكثر التحديات شيوعًا، حيث أشار ٥٤٪ من المستجيبين/ات إلى كلٍ منهما. تم الإبلاغ عن الوثائق الرسمية غير المتناسقة، التي يُمْكِن أن تمنع توقيع عقد الإيجار أو التحقق من الهوية، كعوائق بنسبة ٣٧٫٨٪، بينما أشار ٢٧٪ إلى عدم القبول من رفقاء السكن كتحدٍ رئيسي. لخَّص أحد المشاركين/ات الواقع:

«حتى خارج العائلة، فأنت دائمًا على حافة الهاوية. هناك دائمًا مشكلة مع المالك، الجيران، أو الأشخاص الذين تعيش/ين معهم/ن.»

التحديات التي يتم مواجهتها في السكن المستقل

الشكل [١١]: التحديات التي تواجه السكن المستقل

بالنسبة للـ ٦٠٪ الذين يعيشون/ن مع العائلة، فإن الوضع ليس أقل تقييدًا. لم يختر ٨٢٪ العيش في المنزل طوعًا: ٥٥٫٧٪ قالوا/ن «لا» و٢٦٫٢٪ قالوا/ن «إلى حدٍ ما» عندما سُئِلوا/ن عما إذا كان الترتيب من اختيارهم/ن. كان العامل الرئيسي في هذا التعايش اللاإرادي هو المصاعب الاقتصادية، التي أشار إليها ٧٥٫٤٪ من المستجيبين/ات. وشملت العوامل المُساهِمة الأخرى الروابط الأسرية (٣٢٫٧٪) والظروف الصحية (٨٫٢٪). بينما ذكر بعض المستجيبين/ات الاعتماد على الأسرة أو الروابط العاطفية، وصف آخرون/ات التعرض طويل الأمد لبيئاتٍ ضارةٍ نفسيًا لا يستطيعون/ن تحمل تكاليف مغادرتها.

الاستعداد الطوعي للعيش مع العائلة

الشكل [١٢]: الاستعداد الطوعي للعيش مع العائلة

ترسم البيانات المُجَمَّعة صورةً واضحة: سواء كانوا/ن يعيشون/ن بشكلٍ مستقلٍ أو مع الأسرة، فإن تجربة السكن للعابرين/ات جندريًا في مصر تُمثِّل مجالًا للإقصاء الهيكلي، المصاعب المادية، والتهميش الاجتماعي. حتى المأوى الأساسي لا ينتج من خلال حرية الاختيار، ولكن من خلال الضعف الاقتصادي، عدم التطابق القانوني، والتمييز الجندري.

د. الوصول إلى الأماكن العامة:

تكشف بيانات الاستطلاع من ٩٣ مشاركًا/ـةً من العابرين/ات جندريًا أن الأماكن العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية، لا تُتاح ولا تُخاض بشكلٍ عادل. هذه ليست بيئات خاملة، ولكنها بيئات شديدة المراقبة والإقصائية، حيث تتوقف السلامة على المظهر المُقْنِع، مدى الامتثال، والمحو الذاتي.

تصنيف تجربة العابرين/ات جندريًا في الأماكن العامة ومرافق الرعاية الصحية

الشكل [١٣]: تصنيف تجربة العابرين/ات جندريًا في الأماكن العامة ومرافق الرعاية الصحية

عبر كل الردود، بالنسبة للسلامة والراحة المُبلَّغ عنها ذاتيًا في الأماكن العامة، مثل المقاهي، الحدائق، مراكز التسوق، أو الشوارع، كان متوسط التجربة ٢٫٢ من ٥ لكل من النساء العابرات جندريًا والرجال العابرين/ات جندريًا. صَنَّف ٥٩٫١٪ من جميع المستجيبين/ات تجربتهم/ن أقل من ٣. وشملت هذه الخيارات الدقيقة حول الموقع، الملابس، الصوت، والرفقة، وهي تكتيكات تجعل الظهور مشروطًا.

يمتد انعدام الأمن العام هذا مباشرةً إلى النظام الصحي. في البيئات الطبية العامة (غير المتعلقة بالعبور)، أبلغت النساء العابرات جندريًا عن متوسط تقييم تجربة ٢٫١٩، والرجال العابرين جندريًا عن ١٫٩. أعطى ٦١٫٣٪ من جميع المستجيبين/ات هذه المقابلات أقل من ٣، بينما صنفها ٢٠٫٤٪ فقط بشكلٍ إيجابي (أعلى من ٣). في الرعاية المتعلقة بالعبور، كان الوضع متطابقًا تقريبًا: أعطى ٥٩٫١٪ درجاتٍ سلبية (أقل من ٣)، و٢٣٫٧٪ فقط صنَّفوا/ن رعايتهم/ن فوق ٣. هذه ليست شكاوى هامشية. إنها تُشير إلى نقصٍ واسع النطاق في العلاج المحترم أو المستنير في مؤسسات الصحة العامة.

يجب فهم الوصول إلى المساحات العامة والمؤسسية في السياق الاجتماعي والقانوني الأوسع في مصر. وكما يتضح من تحليل السياق الوطني، تُعاني أنظمة الحماية الاجتماعية من نقصٍ حادٍ في الموارد، وتعاني الخدمات الرئيسية، لا سيما الإسكان والرعاية الصحية، من سياساتٍ مُجزَّأة وإصلاحاتٍ تراجعية. إن اللارسمية في العمل، تدهور المعونات الاجتماعية، وغياب أطر مُناهَضة التمييز ينتج عنه أزمة متعددة الطبقات لمجتمعات العابرين/ات جندريًا. وفي هذا السياق، فإن الرؤية ليست مجرد حق؛ بل هي مُخاطَرة. تُظهِر البيانات أنه بالنسبة للعديد من المصريين/ات العابرين/ات جندريًا، فإن المشاركة في الحياة العامة أو الوصول إلى الرعاية الصحية ليست عملًا محايدًا، بل هي عمل يتَّسِم بهشاشةٍ هيكليةٍ وتفاوضٍ مستمر.

هـ. ما هي تجربة كونك عابرًا/ةً جندريًا في مصر؟

تَكشِف البيانات عن التأثير واسع النطاق للتمييز المُتوقَّع والحواجز الهيكلية الراسخة على كل جانبٍ من جوانب حياة الأشخاص العابرين/ات جندريًا في مصر. عندما سُئِل المشاركون/ات إلى أي مدىً يُشكِّل خطر التمييز أو العنف القائم على هويتهم/ن كعابرين/ات جندريًا قراراتهم/ن بشأن العمل، السكن، التفاعل الاجتماعي، أو المشاركة العامة، أبلغ المشاركون/ات عن متوسط ٣٫٥ من ٥ (انحراف معياري: ١٫٦٦)، مع الإجابة الأكثر شيوعًا هي الحد الأقصى للدرجة ٥. يُشير هذا الإجماع بين الرجال العابرين جندريًا والنساء العابرات جندريًا، بغض النظر عن الخلفية التعليمية، إلى أن تَوَقُّع الاستبعاد ليس مجردًا، ولكنه عامل يومي ملموس في المشاركة الاجتماعية.

تأثير هوتك كعابرٍ/ةٍ جندريًا على القرارات الحياتية

الشكل [١٤]: تأثير الهوية الجندرية على قرارات الحياة

لم تؤدِ الأزمة الاقتصادية والتضخم إلا إلى زيادة حِدَّة هذه الضغوط. أفاد ما يقرب من ٩٨٫٩٪ أنهم/ن تأثروا/ن بشكلٍ مباشرٍ بارتفاع الأسعار، حيث واجه ٧٢٪ تحدياتٍ في توفير الضروريات، ٦٢٫٤٪ يكافحون/ن للحصول على الأدوية، وأكثر من نصفهم/ن غير قادرين/اتٍ على تأمين السكن. إن انعدام الأمن الاقتصادي، الذي يزداد دائمًا بالنسبة لأولئك الذين يفتقرون/ن إلى شبكات الدعم المستقرة، يُلقِي بظلاله الآن حتى على أبسط الاحتياجات الأساسية.

التأثير الخاصة بالتضخم على المستجيبين/ات العابرين/ات جندريًا

الشكل [١٥]: تأثير التضخم على المستجيبين/ات

إن الوصم والعنف روتينيًّان. ذَكَر أكثر من ٨٢٫٨٪ العنف المستمر والوصم من الأسرة أو المجتمع، وأفاد ٧٣٪ بالتمييز المُباشِر في التوظيف، الإسكان، أو الرعاية الصحية. إن الخطاب العدائي شائع: أفاد ٦٣٫٤٪ أنهم/ن مستهدفون/ات بخطاب الكراهية في وسائل الإعلام أو على المنصات الاجتماعية، مما يؤكد أن رهاب العبور الجندري لا يقتصر على الأماكن الخاصة، ولكن يعززه المجال العام.

الوصم، العنف، والتمييز الذين يواجههم/هن المستجيبون/ات العابرون/ات جندريًا

الشكل [١٦]: أشكال العنف التي واجهها المستجيبون/ات

تتفاعل هذه العوامل وتُعزِّز بعضها البعض، وتُشَكِّل مشهدًا يتشابك فيه الهشاشة الاقتصادية، الإقصاء الاجتماعي، وتَوَقُّع العنف أو تجربته بشكلٍ مُتبادَل. إن الخوف من التمييز يُحِد بشكلٍ أساسي من استعداد الفرد للبحث عن عمل، سكنٍ مستقل، تعليم، أو حياةٍ عامة. يُؤدِّي التضخم والأزمة إلى تفاقم هذا الهشاشة، مما يجعل البقاء على قيد الحياة مشروطًا بالتنقُّل في أنظمةٍ مُعادِية. أبلغ معظم المستجيبين/ات عن العنف الأسري أو المجتمعي، وجميعهم/ن تقريبًا يعانون/ين من التمييز في الوصول إلى الخدمات الأساسية.

التوصيات والاحتياجات

طَلَب القسم الأخير من الاستطلاع من المُستجيبين/ات تحديد كل من الخدمات التي يحتاجونها/ـنها بشكلٍ عاجلٍ والإصلاحات القانونية التي يعتقدون/ن أنها ضرورية لكرامتهم/ن، سلامتهم/ن، وشمولهم/ن.

الخدمات التي يحتاجها المستجيبون/ات العابرون/ات جندريًا

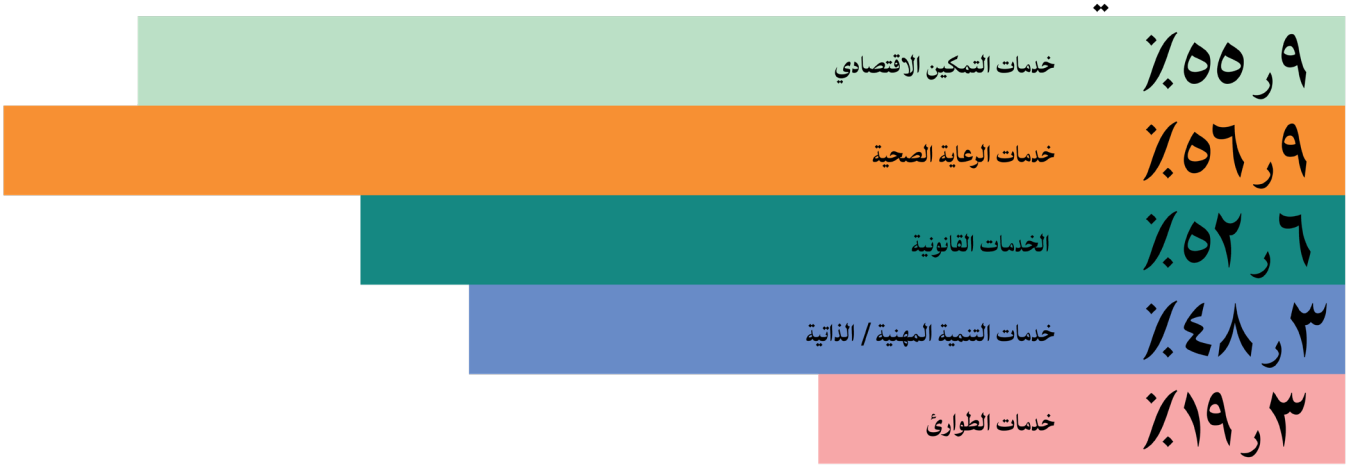

الشكل [١٧]: الخدمات التي يحتاجها المستجيبون/ات العابرون/ات جندريًا

أكَّد المشاركون/ات بأغلبيةٍ ساحقةٍ على الحاجة إلى خدمات التمكين الاقتصادي، حيث اعتبر ٥٥٫٩٪ ذلك كأولوية. ويتماشى هذا بشكلٍ وثيقٍ مع النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة، مما يُشِير إلى مستوياتٍ مُتطرفةٍ من التهميش الاقتصادي، البطالة، ونقص الدخل المُستقِر.

كما احتلت الرعاية الصحية مرتبةً عالية، حيث ذكر ٥٦٫٩٪ أنهم/ن بحاجةٍ إلى الوصول إلى خدماتٍ صحيةٍ مُختصَّةٍ ومُؤكِّدة، مما يُردِّد عدم الرضا واسع النطاق عن الرعاية الطبية العامة والمُتعلِّقة بالجندر.

ذُكِرت الخدمات القانونية بنسبة ٥٢٫٦٪، مما يعكس الصعوبات التي يواجهها الكثيرون/ات في التعامل مع المؤسسات الرسمية، خاصةً عندما لا تعكس وثائق الهوية تعبيرهم/ن الجندري. وبالمِثْل، أكَّد ٤٨٫٣٪ على أهمية الخدمات التي تدعم التطوير المهني والشخصي، مما يُسلِّط الضوء على الحاجة إلى مسارات تدريبٍ وتوظيفٍ أكثر شمولًا.

وعلى النقيض من ذلك، أشار ١٩٫٣٪ فقط إلى الحاجة إلى خدمات الطوارئ، مما قد يُشِير إلى أن الاحتياجات المُزمِنة والهيكلية أكثر إلحاحًا حاليًا من التدخلات العاجلة في الأزمات.

الإصلاحات القانونية التي طالب بها المستجيبون/ات العابرون/ات جندريًا

الشكل [١٨]: الإصلاحات القانونية المطلوبة

على الجبهة القانونية، يكون الطلب أكثر وضوحًا في مجالات الهوية والتنظيم الطبي. دعا ٧٣٫١٪ من المستجيبين/ات إلى إصلاح القوانين التي تحكم الوثائق الرسمية. وبالمقارنة، طالب ٦٩٫٨٪ بتغييراتٍ قانونيةٍ في تنظيم الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجنس، وهما مجالان يتقاطعان بعمقٍ مع السلامة اليومية، الوصول، والاستقلالية.

وفي الوقت نفسه، شدد ٤٩٫٤٪ على ضرورة إلغاء أو إصلاح القوانين الجنائية المُستخدَمة لاستهداف الأفراد العابرين/ات جندريًا، وغالبًا ما

يكون ذلك تحت ذرائع قانونيةٍ غامضةٍ أو بلا صلة. والمثير للدهشة أن ٨ر٢٥٪ فقط دعوا/ين إلى إصلاح قوانين العمل، ربما يعكس ذلك إما واقعًا مُعقَّدًا حيث يُمكِن أن يؤدي الإبلاغ عن التمييز ضد الأفراد العابرين/ات جندريًا إلى سجن العابرين/ات جندريًا أنفسهم/ن، أو الشعور بأن الإصلاحات القانونية وحدها غير كافيةٍ دون تغييرٍ ثقافيٍ ومؤسسي.

تُوضِّح هذه النتائج مُجتمعًا لا يُدرِك الجذور القانونية والمؤسسية لتهميشهم/ن فحسب، بل هو مُجهَّز أيضًا بمجموعةٍ واضحةٍ من الأولويات لمعالجتها. إنهم لا يَدْعون/ين إلى الاعتراف فحسب، بل إلى تغييرٍ منهجيٍ عميق.

بناء على الاحتياجات والأولويات التي حددها المستجيبون/ات العابرون/ات جندريًا في الاستطلاع، يتم توجيه التوصيات التالية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين لمعالجة الحواجز المنهجية المُوثَّقة في هذا التقرير.

للحكومة المصرية والبرلمان المصري:

- إعطاء الأولوية للاعتراف القانوني بالجندر: إصلاح القوانين المُتعلِّقة بوثائق الهوية الرسمية لإنشاء عمليةٍ واضحةٍ، سهلة المنال، وإداريةٍ للأفراد العابرين/ات جندريًا لتغيير أسمائهم/ن وخانة الجنس. وقد تم تحديد هذا الإصلاح على أنه الضرورة القانونية الأكثر إلحاحًا من قبل ١٦ر٧٢٪ من المستجيبين/ات، وهو خطوة حاسمة نحو تخفيف الحواجز في التوظيف، الإسكان، والرعاية الصحية.

- تنظيم وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية المُؤكِّدة للجندر: وضع وتنفيذ مبادئ توجيهيةٍ طبيةٍ وطنيةٍ للرعاية المُؤكِّدة للجندر، على النحو الذي دعا إليه ٨ر٦٩٪ من المستجيبين/ات. ضمان أن تكون هذه الخدمات متاحة، بأسعارٍ معقولة، وخالية من التمييز داخل نظام الصحة العامة، وفقًا لالتزام الدولة الدستوري بضمان الحق في الصحة.

- إلغاء القوانين المُستخدَمة لتجريم الأفراد العابرين/ات جندريًا: تعديل أو إلغاء أحكام «الآداب العامة» الغامضة في قانون العقوبات التي تُستخدَم بشكلٍ روتيني لاستهداف ومقاضاة الأفراد على أساس هويتهم/ن وتعبيرهم/ن الجندري. حدَّد أكثر من ٥٠٪ من المشاركين/ات هذا الإصلاح باعتباره إصلاحًا ضروريًا لضمان سلامتهم/ن وأمنهم/ن الأساسيَّيْن.

- سن تشريعاتٍ شاملةٍ لمكافحة التمييز: إدخال وإنفاذ قوانين تحظر صراحةً التمييز على أساس الهوية الجندرية في جميع القطاعات، بما في ذلك التوظيف، الإسكان، التعليم، والرعاية الصحية، وبالتالي الوفاء بالوعد المنصوص عليه في المادة ٥٣ من الدستور.

لمنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات:

- تطوير برامج التمكين الاقتصادي: تصميم وتنفيذ برامج التدريب الحِرَفي، خدمات التطوير المهني، والدعم التوظيفي المصممة خصيصًا لاحتياجات مجتمع العابرين/ات جندريًا. مع إعطاء ٧٣ر٥٧٪ من المستجيبين/ات الأولوية لهذه الحاجة، فإن مثل هذه البرامج ضرورية لمعالجة معدل البطالة المرتفع في المجتمع البالغ ١ر٧٣٪.

- توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية الشاملة: إنشاء ودعم خدمات الرعاية الصحية المختصة والمُؤكِّدة لاحتياجات الأفراد العابرين/ات جندريًا. ويشمل ذلك دعم الصحة النفسية، الذي أفاد ٤٦ر٤٪ من المستجيبين/ات بوجود صعوبات في الوصول إليه، بالإضافة إلى الرعاية الطبية العامة الخالية من الوصم.

- تقديم الدعم القانوني المستهدف: تقديم خدماتٍ قانونيةٍ لمساعدة الأفراد في التعامل مع التحديات البيروقراطية المتعلقة بوثائق الهوية، استئناف قضايا التمييز في الإسكان والتوظيف، وتوفير الدفاع لأولئك المُستهدَفين/ات من قبل سلطات إنفاذ القانون. تم تحديد هذه الحاجة من قبل ٥٨ر٥٢٪ من المستجيبين/ات.

للمُمَوِّلين والمنظمات غير الحكومية الدولية:

- **إعطاء الأولوية لتمويل الخدمات الأساسية:** تخصيص الموارد للاحتياجات الأكثر إلحاحًا التي يُحدِّدها مجتمع العابرين/ات جندريًا. يجب أن تتماشى أولويات التمويل مع أهم الخدمات التي يطلبها المستجيبون/ات، بما في ذلك التمكين الاقتصادي (٧٣٫٥٧٪)، الرعاية الصحية (٧٫٥٦٪)، الخدمات القانونية (٥٨٫٥٢٪)، والتطوير المهني (٥٢٫٥٠٪).

- **دعم المناصرة من أجل الإصلاح القانوني المنهجي:** تمويل وتضخيم حملات المُناصَرة المحلية التي تُركِّز على الإصلاحات القانونية التي يطالب بها المجتمع. التأكيد على الجهود المبذولة لتغيير القوانين المُتعلِّقة بوثائق الهوية (أولوية بنسبة ١٦٫٧٢٪) وتنظيم الرعاية المُؤكِّدة للجندر (أولوية بنسبة ١٠٫٧٠٪). بالإضافة إلى ذلك، دعم المبادرات التي تهدف إلى إصلاح القوانين الجنائية التي تستهدف الأفراد العابرين/ات جندريًا بشكلٍ غير مُتناسِب، وهو مصدر قلقٍ لأكثر من ٥٠٪ من المجتمع.

- **الاستثمار في المبادرات المُستدامة التي يقودها المجتمع:** توفير تمويلٍ أساسي طويل الأجل ومَرِنٍ للمجموعات المحلية التي يقودها العابرون/ات جندريًا ومنظمات المجتمع المدني المُتحالِفة معها. يُعزِّز هذا النهج القدرات المحلية ويضمن أن التدخلات ترتكز على الواقع المعيشي وقدرة المجتمع على الصمود.

- **إنشاء وتمويل آليات دعم الطوارئ:** إنشاء صناديق استجابةٍ سريعةٍ لمعالجة الأزمات العاجلة، مثل التشرد، العنف، والاحتياجات الفورية للرعاية الصحية. بالنظر إلى أن ٨٦٫٥٪ من أولئك الذين يعيشون/ن بشكلٍ مستقلٍ يواجهون/ن تجارب سلبيةً مثل تهديدات الطرد، و٨٢٪ من أولئك الذين يقيمون/ن مع عائلاتهم/ن يفعلون/ن ذلك بشكلٍ لا إراديٍ بسبب الصعوبات الاقتصادية، فإن دعم الإسكان في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية.

- **تعزيز التدخلات القائمة على الأدلة:** الاستمرار في تمويل البحوث التي يقودها المجتمع المحلي وجمع البيانات لمراقبة الاحتياجات المُتطوِّرة للسكان العابرين/ات جندريًا، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييم فعالية البرامج والدعوة للسياسات.

خاتمة

إن الأدلة المُقدَّمة في هذا التقرير قاطعة: يتم استبعاد الأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر بشكلٍ منهجيٍ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للأمة. هذا الإقصاء ليس نتيجةً عرضية، بل هو انتهاك مباشر لوعود المساواة، العدالة الاجتماعية، والكرامة المنصوص عليها في دستور مصر لعام ٢٠١٤ والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

تكشف البيانات عن أزمة استبعاد: فإن ١ر٧٣٪ من المستجيبين/ات محرومون/ات من سوق العمل، ٨ر٨٢٪ يعانون/ين من العنف أو الوصم من أسرهم/ن ومجتمعاتهم/ن، ويواجه ما يقرب من ٦٠٪ تجارب سلبيةً وتمييزيةً عند طلب الرعاية الصحية العامة أو المتعلقة بالعبور. هذه ليست مصاعب معزولة، بل أنماط مُتكرِّرة مدفوعة بغياب الاعتراف القانوني، الأعراف الاجتماعية المُعادِية، والمؤسسات العامة غير المُستجيبة.

ومع ذلك، وسط هذا التهميش، يُقدِّم مجتمع العابرين/ات جندريًا بنفسه مسارًا واضحًا وعمليًا للمضي قدمًا. إن الدعوات إلى الإصلاح مُحدَّدة وقابلة للتنفيذ: الاعتراف القانوني المُبَسَّط بالجندر، الوصول إلى الرعاية الصحية غير التمييزية، برامج التمكين الاقتصادي، والحماية القانونية ضد التمييز. تتماشى هذه الأولويات بشكلٍ مباشرٍ مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل في مصر والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن تجاهل هذه الهتافات ليس خيارًا خاملًا. إنه يُشكِّل استمرارًا نشطًا للضرر المنهجي. تتطلب معالجة العوائق المُحدَّدة في هذا التقرير أكثر من مجرد وثائق سياسية. إنها تتطلَّب الإرادة السياسية لتحويل التزامات مصر الدستورية والدولية إلى واقعٍ معيشيٍ لجميع المواطنين/ات. يتطلب الطريق إلى مجتمعٍ شاملٍ وعادلٍ ألا يتم التعامل مع حقوق العابرين/ات جندريًا كقضيةٍ هامشية، ولكن كمقياسٍ أساسيٍ لوعد الأمة بالكرامة للجميع.

المراجع

حلول السياسات البديلة. «الإنفاق العام والسياسة الاجتماعية في مصر: منظور من عام ٢٠٢٥». القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٢٥.
https://aps.aucegypt.edu/en/research/publications/public-spending-and-social-policy-in-egypt-2025-/outlook

منظمة العفو الدولية. «مصر: قانون جديد يُهدِّد بالحد من فرص حصول الملايين على الرعاية الصحية». يوليو ٢٠٢٤.
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/07/egypt-new-law-threatens-to-reduce-access-to-/healthcare-for-millions

مبادرة الإصلاح العربي. الأزمات الاقتصادية المتتالية في مصر: تأثير صندوق النقد الدولي ومساراته نحو السياسات النقدية، الغذائية، والاجتماعية فقط، وثيقة رقم ١٠. بيروت: مبادرة الإصلاح العربي، أبريل ٢٠٢٤.
https://www.arab-reform.net/publication/egypts-successive-economic-crises-the-imfs-impact-and-/pathways-to-just-monetary-food-and-social-policies

جمهورية مصر العربية. دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤. القاهرة: الدائرة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤. [المواد ٨، ١٨، و٥٣].
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf

مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان. «مصر: ملايين العمال ما زالوا/ن مستبعدين/ات». ٢٠٢٥.
https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/egypt-millions-of-workers-particularly-women-/breadwinners-remain-excluded-and-are-facing-difficult-living-conditions-due-to-economic-challenges

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS). «الدورة الرابعة للمراجعة الدورية الشاملة في مصر». ٢٠٢٤.
https://cihrs.org/wp-content/uploads/2024/11/Egypts-4th-Cycle-Universal-Periodic-Review.En_.pdf

كولينز، باتريشيا هيل. التقاطع كنظريةٍ اجتماعيةٍ نقدية. دورهام: مطبعة جامعة ديوك، ٢٠١٩.
https://www.dukeupress.edu/intersectionality-as-critical-social-theory

كرينشو، كيمبرلي. «إلغاء تهميش تقاطع العرق والجنس: نقد من نسوي أسمر البشرة لعقيدة مناهضة التمييز، النظرية النسوية والسياسة المناهضة للعنصرية». المنتدى القانوني بجامعة شيكاغو ١٩٨٩، رقم ١ (١٩٨٩): ١٣٩-١٦٧.
https://chicagounbound.uchicago.edu/uclf/vol1989/iss1/8/

الرفاعي، هبة، وخلود حجاج. «التأثير الجندري للتضخم في مصر». ٢٠٢٣.
https://erf.org.eg/publications/social-protection-and-vulnerability-in-egypt-a-gendered-analysis/?tab=undefined&c=undefined

ESCWA (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). «الفقر متعدد الأبعاد في مصر». بيروت: ESCWA، ٢٠٢٤.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-egypt-english_0.pdf
https://www.unescwa.org/news/egypt-national-multidimensional-poverty-index

EuroMed Rights. «كيف يؤثر كوفيد-١٩ على حقوق الإنسان في مصر». تم التحديث في ١٨ يونيو ٢٠٢٠.
https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2020/06/EMR_Egypt_COVID-19_18.06.20.pdf

هيومن رايتس ووتش. «تقديم إلى الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لمصر». يوليو ٢٠٢٤.
https://www.hrw.org/news/2024/07/15/human-rights-watch-submission-universal-periodic-review-egypt

لوموند ديبلوماتيك. «التجديد الحضري والنزوح في القاهرة». ٢٠٢٣. (الرابط المباشر غير متوفر؛ راجع/ي أرشيفات لوموند ديبلوماتيك.)

مدى مصر. «ميزانية جديدة: الإنفاق على الصحة والتعليم أقل من نصف المبلغ المطلوب دستوريا». أبريل ٢٠٢٤.
https://www.madamasr.com/en/2024/04/24/news/u/new-budget-health-education-spending-less-than-half-constitutionally-required-amount

بكر، أحمد. «أول حد أدنى للأجور في الساعة في مصر: إعلان للأسواق العالمية بأن عمالتنا رخيصة». مدى مصر، ١٥ يوليو ٢٠٢٥.
https://www.madamasr.com/en/2025/07/15/feature/economy/an-announcement-to-global-markets-that-our-labor-is-cheap-egypts-first-minimum-hourly-wage/

بومير، صوفي. «الأماكن العامة المُتلاشِية في القاهرة». لوموند ديبلوماتيك (الطبعة الإنجليزية)، يونيو ٢٠٢٣.
https://mondediplo.com/2023/06/12cairo

رويتر. «إلغاء المواد يكشف عن تصدعاتٍ في النظام المدرسي المصري الذي يعاني من نقص التمويل». ٢٠٢٤.
https://www.reuters.com/world/africa/subject-cuts-expose-cracks-egypts-under-funded-school-system-2024-10-10/

العربي الجديد. «منظمة العفو الدولية تدين قانون خصخصة الرعاية الصحية العامة في مصر». ٢٠٢٤.
https://www.newarab.com/news/amnesty-condemns-egypts-public-healthcare-privatisation-law

TheGlobalEconomy.com. «التوظيف غير الرسمي في مصر».
https://www.theglobaleconomy.com/Egypt/informal_employment/ .2020

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. «المراجعة الدورية الشاملة: مصر». جنيف: الأمم المتحدة، ٢٠٢٣.
https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/eg-index

البنك الدولي. الأعراف الاجتماعية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في مصر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٢٣.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061823220039155/pdf/P179686086f6dd00350b350081904da12d91.pdf

منظمة الصحة العالمية. دستور منظمة الصحة العالمية. جنيف: منظمة الصحة العالمية، ١٩٤٦.
https://www.who.int/about/governance/constitution

مبادئ يوجياكارتا. مبادئ يوغياكارتا: مبادئ بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالميول الجنسية والهوية الجندرية. مارس ٢٠٠٧.
https://yogyakartaprinciples.org/

زاوية٣. «الحد الأدنى للأجور والفقر في مصر». ٢٠٢٥. https://zawia3.com/en/minimum-wage-2/

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

تهميش منهجي

دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندريًا إلى الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، والمكانية في مصر